الأنباء
الاربعاء 13 يوليو 2011

أكد أن انتقادات السيد نصر الله للمحكمة الدولية لن تغير الاتهامات

الحريري: سلاح حزب الله هو أصل المشكلة في لبنان

رئيس الحكومة السابق سعد الحريري خلال حواره التلفزيوني مساء أمس

بيروت ـ وكالات: شنّ رئيس الوزراء اللبناني السابق سعد الحريري هجوما على حزب الله امس وقال إن حيازة الحزب لأسلحة هي أصل الصراع في لبنان.

وقال إن الاتهامات التي أصدرتها المحكمة الدولية التي تحقق في مقتل والده رفيق الحريري لن تتغير أبدا.

واضاف الحريري عبر قناة الـ «ام تي في» التلفزيونية من باريس مساء امس في اول اطلالة مباشرة منذ استقالة حكومته في يناير الماضي : إنه حتى إذا أجرى زعيم حزب الله السيد حسن نصر الله 300 مؤتمر صحافي فلن يغير مضمون الاتهامات.

وأشار إلى أن هناك متهمين في الحادث ولابد أن يمثلوا للمحاكمة.

واعلن الحريري او «الرئيس المهاجر» كما وصفه الأمين القطري للبعث فايز شكر امس رفضه اتهام قوى 14 مارس بتحريض المجتمع الدولي ضد فئة من اللبنانيين قائلا «كل ما نريده من المحكمة الدولية العدالة وليس الثأر».

وقال انه قرر طوعيا الغياب عن الساحة اللبنانية للمراقبة عن بعد وافساح المجال للفريق الاخر بتشكيل الحكومة واعدا بعودة قريبة الى لبنان.

واشار الحريري الى انه حصل تضليل لجهة اتهام المحكمة الخاصة بلبنان بالتسييس وانها محكمة اسرائيلية مؤكدا انه مهما قيل فلن يتغير القرار الاتهامي وعلى المتهمين المثول امام المحكمة الدولية.

ورفض اتهام قوى 14 مارس بتحريض المجتمع الدولي قائلا «كل ما نريده من المحكمة الدولية العدالة وليس الثأر».

وتابع «هذه المرة الاولى في العالم العربي التي تحصل محاكمة لقتلة السياسيين واصحاب الرأي» رافضا اتهام او استهداف اي طائفة بالقرار الاتهامي.

وقال الحريري «انا لا اريد السلطة انما اردت بناء الدولة والحكومة الحالية هي حكومة دويلة». واعلن رفضه المقايضة على الحقيقة والعدالة مقابل اي امر اخر والاستمرار بهما حتى النهاية لافتا الى ان المحاكم الدولية تشوبها التسريبات الاعلامية.

قرار إطاحتي كان قرار السيد نصر الله والرئيس الأسد

واكد الحريري انه ليس ضد الحوار مع الامين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصرالله انما بوجود شهود على الحوار. وقال «ان الحكومة الحالية هي حكومة حزب الله وقرار اطاحة سعد الحريري من الحكومة كان قرارا من نصرالله والرئيس السوري بشار الاسد».

وشدد على ان المعارضة ستسعى لاسقاط الحكومة ديموقراطيا من دون تعطيل البلد ومرافقه.

واعلن عدم مشاركة قوى 14 آذار في الحوار الوطني اذا كان سيناقش موضوع المحكمة الدولية لانه مخصص لبند وحيد هو السلاح مؤكدا ان «السلاح الذي يوجه الى الشعوب لا ينفع اصحابه».

وتابع: ما شكوك حزب الله؟ هناك شخص متهم وفي كل المحاكم المتهم اما يثبت براءته او يثبت انه هو من ارتكب الجريمة، الجرائم التي ارتكبت لا يمكن ازالتها ويجب ان تكون هناك محكمة من اجلهم، هناك مكتب دفاع من اجل الشكوك.

وقال: لسنا ذاهبين الى مأزق وانا متفائل، السلاح اصبح مشكلة لحزب الله، هل سيبقى هذا السلاح موجها الى اللبنانيين؟ سعد الحريري لن يسكت واللبنانيون لن يسكتوا ولن اتخلى عن حلفائي.

وتابع: نحن نحتكم الى الطائف، ولتبقى الطائف، خلينا نطبق ما يجمع اللبنانيين وما يمكن ان يقدم اللبنانيون الى المستقبل، نحن خلال 6 السنوات الاخيرة صحيح اننا اختلفنا لكن الخلاف جائز بين اللبنانيين، انا احترم ما يقوله جنبلاط، اليوم انا اختلف معك ولكن لدي سلاحا افرض رأي عليك. واضاف: لا مانع من ان يكون هناك اكثر من وجهة نظر فيما يتعلق بمواجهة اسرائيل، لكن لا يفرض رأيه من يملك السلاح أو انت خائن وعميل.

وشدد الحريري: ما هو خطاب وليد جنبلاط بعد العام 2005، كان السلاح وهذا خطاب 14 اذار، لم أكن اقول هذا الكلام وكنت اراعي الاحتقان السني ـ الشيعي، تيار المستقبل ليس تيارا طائفيا واتحدى ان يكون لدى اي فريق في 8 اذار ما نعمل له وفي كل مؤسساتنا هناك من كل الطوائف، نحن لا نعرف الطائفية. وأضاف الحريري: للحقيقة والعدالة حتى النهاية، انا لا املك سلاحا وجعجع ايضا وكل 14 اذار ونحن نريد العدالة، المشكلة اننا دائما نتهم بالتآمر ولكن على من؟ هل نتآمر على نفسنا؟، هل نعتذر لان الحريري وباقي الشهداء استشهدوا، مالمطلوب منا؟ فليضعوا انفسهم مكاننا.

وردا على الحديث عن ان 14 اذار انتهت قال الحريري: دائما هناك حديث عن ان 14 اذار انتهت وهي دائما تثبت انها لاتزال قائمة ونحن لا نزال موجودين، ربحنا انتخابات والسلاح غير نتيجتها.

وعن عودته الى لبنان قال: هناك نوعان من الناس: البعض يريدني ان اعود وهناك فريق اخر يريدني ان اعود لاكون هدفا، ولكن انا اعود عندما اقرر ذلك وان شاء الله سأعود قريبا وانا لم أترك بيروت وما ازال هناك ولست غائبا عن لبنان وكل تفصيل اعرف به.

واضاف الحريري: اللقاء الآخر سيكون في بيروت وسأعود في اسرع وقت ممكن، وانا قررت المغادرة وترك المجال للاخوان لكي يشكلوا الحكومة لانني اتهم دائما بأي شيء يحصل في العالم.

وتابع: قررت الكلام الان ليس من اجل كسر الصمت بل من اجل كسر التضليل الذي حصل في هذه المرحلة وتناول المحكمة والعديد من الامور وقررت انه بعد صدور القرار الاتهامي ان اتكلم.

وأكد الحريري: لا استقرار دون عدالة، فليضعوا نفسهم محلي، اين حقيقة من اغتال عماد مغنية، لا يبحثون عن الحقيقة، وليد المعلم اعلن انه خلال 15 يوما سيتم الكشف عن الحقيقة، ماذا تقول عائلة مغنية؟ هذه اول مرة يكون هناك محكمة لمحاكمة سياسيين في تاريخ لبنان والعالم العربي.

وتساءل: من يهدد الاستقرار، القرارات الاتهامية صدرت، ماذا فعل سعد الحريري؟ الاحتقان موجود منذ لحظة الاغتيال والناس نزلت الى ساحة الحرية للمطالبة بالحقيقة وهي تظهر، هؤلاء متهمون ولا يجب وضعهم في خانة طائفة وليس مسموحا القول ان الطائفة تستهدف واذا اثبت انهم مرتكبون يكونون مجرمين وليسوا شيعة.

وشدد: لماذا استقال الوزراء، وصلوا لمرحلة اما ان تعود الى بيروت ونلقي المحكمة ونحاسب شهود الزور ولو كنت اريد السلطة كنت عدت الى بيروت.

وقال: سلاح الترهيب الذي يستعمل في 7 ايار وفي التكليف وفي المحافل السياسية، هذا هو الذي كنا نخاف منه، انا لا اريد السلطة وانا اليوم مرتاح، الذي يريد السلطة هو من يعمل كل الذي قام به من اجل السلطة، انا مشيت في مبادرة الـ «س.س» والسيد نصرالله تحدث عن ورقة وهي تتضمن نوايا، نريد آلية لمنع السلاح من ارهاب اللبنانين ونريد نزع السلاح الفلسطيني خارج المخيمات ما اردته هو للدولة، اذا «يدي عض على الجرح» يجب ان يكون هذا الامر من اجل لبنان واللبنانيين، المشكلة اننا كنا نعمل بكل صدق ليس من اجل السلطة، وأردنا فعليا ان تكون هناك دولة في لبنان، مشكلتنا مع الحكومة انها حكومة دويلة ليست حكومة دولة.

واضاف: كنت مستعدا للعض على الجرح وتحدثت عن ذلك وكنت اقوم بذلك من اجل لبنان ولكن البعض يعتبر نفسه اكبر من لبنان وانا ذهبت الى سورية والى ايران وبحياتي لم اذهب من اجل السلطة بل من اجل لبنان وكنت عارف بقرارة نفسي ان البعض في لبنان ان كان حزب الله او حلفاؤه بالخارج يناورون لان هدفه القضاء على 14 اذار.

أحداث سورية

وعن الاحداث الحالية في سورية قال الحريري: لا يمكننا ان نغض النظر تجاه ما يجري هناك فنحن دعاة للحرية وندعم مطالب الشعوب وحتى الرئيس الاسد ونظامه يتحدثون اليوم عن ضرورة اجراء اصلاحات عميقة في النظام.

«ويكيليكس» عن إلياس المر: تنصتنا على نصرالله وحزب الله يريد اغتيالي

بيروت: ذكرت برقية أميركية نشرها موقع «ويكيليكس» وتحمل الرقم BEIRUT367005 صادرة في 14 نوفمبر 2005، ان وزير الدفاع الوطني الأسبق الياس المر أبلغ نائبة وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى اليزابيت ديبل، والقائم بالأعمال في السفارة الأميركية في بيروت كريستوفر موراي ان «سورية لاتزال تدير العديد من المجموعات الإرهابية».

إلياس المر

وعدد المر المجموعات الفلسطينية المسلحة داخل المخيمات وخارجها، بالإضافة الى حزب الله وجيشه الذي يتمتع بتجهيز وتدريب «عالي المستوى»، مؤكدا ان لبنان لن ينعم بالاستقرار ولن يتحقق التغيير الحقيقي ما لم يطرأ اي تغيير في سورية، وقال المر: «لا أتحدث عن تغيير في النظام»، وأوضح المر سريعا «بل عن تغيير في الذهنية».

كذلك عبّر المر عن قلق كبير ازاء تبني حزب الله لموقف أشد عدائية عند صدور تقرير ديتليف ميليس في 15 ديسمبر. في تلك المرحلة، أورد المر ان حزب الله، ممتثلا للأوامر السورية، سيحاول افتعال قتال سني ـ شيعي في لبنان، وزعم المر انه علم بمخططات حزب الله اثر اعتراض مكالمة هاتفية بين الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله، والصحافي في جريدة «السفير» ابراهيم الأمين (رئيس تحرير جريدة الأخبار) بحسب رأي المر، رغم ان هذا «الوجه الحقيقي» سيمثل خطرا على لبنان، لكنه سيسمح على الأقل للبنانيين الآخرين بأن يدركوا أخيرا طبيعة ما يواجهونه.

عون: وجود فرع المعلومات مخالف للقانون والأسوأ أن من غطاه هو رئيس حكومة

لفت رئيس «تكتل التغيير والاصلاح» النائب العماد ميشال عون، الى ان اجهزة المراقبة يجب ان تكون مرتبطة بمجلس النواب لا مجلس الوزراء لأن الرقابة منوطة بمجلس النواب ويجب ان تكون مكملة لعمله وهذا الموضوع يحتاج الى البحث في مجلس النواب».

ميشال عون

عون وبعد اجتماع التكتل، أشار الى انه «في الطعن بالانتخابات النيابية في زحلة تكلمنا عن أصوات جديدة دخلت على قائمة الناخبين، والموضوع كما ورد في قرار المجلس الدستوري بالشكل معهم حق ولكن في العمق نحن على حق، اذ ان النقل الذي حصل للنفوس لم يكن شرعيا ولم يعلن عنه في حينه بل اعلن عنه في اللوائح الانتخابية»، لافتا الى ان هذا الأمر يتطلب تحقيقا، طالبا من وزير الداخلية مروان شربل التحقيق بالأمر.

واضاف «اذا كان هذا الكلام يكفي ليكون اخبارا سنتوجه بطلب رسمي لفتح الملف وإجراء التحقيقات في نقل النفوس الضخم الذي حصل وتكون مناسبة لمراقبة مديرية دائرة النفوس كيف تعمل».

وعن كلام رئيس جبهة النضال الوطني النائب وليد جنبلاط عن رئيس فرع «المعلومات» العقيد وسام الحسن، أوضح «أن وجود هذا الفرع مخالف لقانون تنظيم قوى الأمن الداخلي، لافتا الى انه رفع دعوى قضائية على هذا الفرع عن دس معلومات في وسائل الإعلام، معربا عن انه لا يريد الدخول بالتفاصيل باعتبار ان ما حصل سيظهر من خلال التحقيق بملف شهود الزور.

وأضاف: «هذا الفرع غير موجود «والأبشع» ان هذا الوضع الشاذ تمت تغطيته من قبل رئيس حكومة»، مؤكدا انه يجب على الدولة ان تسير وان هناك تدابير يجب ان تتخذ.

وأكد أنه لم يطرح موضوع منصب مدير عام الأمن العام، مطالبا بإعادة المنصب الى الطائفة المارونية، مشيرا الى انه لم يبحث مع رئيس مجلس النواب نبيه بري هذا الموضوع ولا صحة للمعلومات التي يجري التداول بها، مضيفا: «هناك مخيلة واسعة عند بعض الناس ونحن لسنا على خلاف حول أي موضوع واذا بقيت مع الطائفة الشيعية أو مع الطائفة المارونية ليست آخر الدنى المهم طريقة عملها، كما ان مديرية امن الدولة يجب ألا تبقى مستودعا فقط».

كما اكد انه لن تكون هناك معارك داخل الأكثرية الجديدة سواء بقيت مديرية الأمن العام مع الطائفة الشيعية او تغيير الموضوع والأساس هو في المالية العامة للدولة ومنذ العام 1993 ليس هناك قطع حساب وبنية الوزارة كلها يجب ان تتغير لان الجميع مارس بطريقة غير طبيعية «واوعى حدا يحكي عن الكيدية».

وبارك تعليق عضو «كتلة المستقبل» النائب عقاب صقر عضويته في الامانة العامة لقوى 14 اذار والكتلة، مشيرا الى أنه لم يطرح أي شخص لتولي منصب حاكم مصرف لبنان.

وعن كلام قوى 14 آذار عن اسقاط الحكومة، قال: «استرداد الشيء أصعب من الدفاع عنه».

جنبلاط: القدر حماني والتموضع السياسي الجديد حمى الجبل

اعتبر رئيس «جبهة النضال الوطني» النائب وليد جنبلاط ان «الجميع يريد من المحكمة حماية العدالة والاستقرار، وانا مُصر انه في يوم ما ستظهر الحقيقة، ولا أعلم من أين معلومات النائب مروان حمادة في ان المحكمة حمتني، لأن القدر هو من حماني والتموضع السياسي الجديد هو من حمى الجبل، وأرى خطرا على السلم الأهلي لأنه من الممكن ان نبدأ اليوم بمحكمة ولكن من الممكن ان نصل الى مكان آخر، ومن حقي ان آخذ حذري».

وليد جنبلاط

وقال جنبلاط في حديث لبرنامج «بموضوعية» عبر الـ «ام تي في»: ان «جلسات مجلس النواب عكست انقساما هائلا وحادا، ولو كان الرئيس الحريري في الحكم تبعا لـ «السين ـ سين» لكان الوضع مغايرا تماما ولكنا تفادينا الكثير، إعادة التموضع السياسي لدي اتخذ بُعده بعد 11 مايو عندما رأيت ان فتنة درزية ـ شيعية ممكن ان تولد فتنة كبيرة في البلد»، وتابع: «المناقشة في مجلس النواب أخذت بعدها السياسي والسؤال هل من الممكن تصغير الخلاف والوصول الى تسوية لبنانية ـ لبنانية؟».

وأضاف: «الملائكة الجدد» يريدون بعد قليل اتهامي بخيانة رفيق الحريري، انا لم أخن رفيق الحريري ولن أخونه، وأنا أتكلم كمراقب. انا مع العدالة والحقيقة في بعض الأحيان لكن يجب من اجل الاستقرار ان ننسى العدالة».

وشدد رئيس «جبهة النضال الوطني» على ان «الحكومة واضحة، ونحن نلتزم ونحترم القرارات الدولية، ويجب ألا نلعب على الكلام، وهناك حملة لتجريد الرئيس نجيب ميقاتي من وطنيته وسنيته، وأقول لحلفائي انه من الخطأ إن واجهنا المجتمع اللبناني بـ «الغلطة» لأن المحكمة سائرة بنا ومن دوننا، والغلطة هي قطع التمويل والعلاقات وسحب القضاة، لأن هذا لا يحل المشكلة وكل هذا تفصيل امام كيفية جميع الفرقاء الأساسيين وأنا لا أقلل من شأن الشهداء الآخرين ولكن الموضوع في اغتيال الرئيس الحريري وحزب الله». وقال: «لم أغير موقفي من المحكمة ولكن هناك سوء فهم في موضوع المحكمة، قيل انها غير مسيسة ولكنها من الـ 2005 الى اليوم هي محور كل شيء وهي فيها سياسة لأن جريمة اغتيال الرئيس الحريري هي سياسية، اتخذ قرار بند المحكمة بـ 7 دقائق وبعد حرب الـ 2006 بدأ الشك من قبل فريق 8 آذار بفريقنا بسبب عملنا على معاهدة مع الأمم المتحدة كان الفريق الآخر له اعتراض عليها».

واعتبر جنبلاط انه: «على الرئيس سعد الحريري ان يتوجه من فوق كل الحواجز الى الطائفة الشيعية والسيد حسن والرئيس بري، وأنا لا أوافق على كلام السيد حسن في انه يجب ان ننتظر 300 سنة، ننتظر لأن هناك مؤامرة عليه ولكن يجب ان يتوجه الى أكثرية الطائفة السنية التي في قضية اغتيال الرئيس الحريري لها شعور شخصي».

عضو كتلة "المستقبل" أكد أن الحريري يعمل لإنقاذ لبنان

رحّال لـ «الأنباء»: أنصح ميقاتي بالاستقالة من حكومة يرأسها نصرالله

أكد عضو كتلة المستقبل النيابية النائب رياض رحال ان المعارضة لو كانت تريد شلّ البلد لعملت على ذلك منذ اليوم الأول لأنها تشكل 65٪ من الشعب اللبناني الذي هو ضد عملية تكليف وتأليف الحكومة التي تمثل 30 وزيرا محكومين من رئيس الحكومة الفعلي الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله الذي لا نعلم أين مكانه تحت الأرض او فوق الأرض.

رياض رحال

وقال رحال في تصريح لـ «الأنباء»: «ان الحكومة ستُشل من تلقاء نفسها، فهي اليوم بصدد التعيينات الإدارية، والمحكمة الدولية، فإذا كانت ستذهب ضد الشعب، فهنا أؤكد ان 30٪ من الطائفة الشيعية لا يريدون السلاح، بل المحكمة والعدالة والاستقرار».

وأضاف: «ان الأمور العامة كالصحة والتربية والبيئة والأوضاع المعيشية، كلها لا تفيد إذا لم تقترن بعملية سحب للسلاح من كل الأراضي اللبنانية وتسليمه للدولة وتطبيق القانون على معظم الأراضي اللبنانية»، معتبرا ان الاقتصاد مربوط بالأمن ورأس المال جبان، مشيرا الى ان رئيس الحكومة نجيب ميقاتي يعلم ذلك كونه رجلا اقتصاديا ويعلم انه لا يمكن لأي بلد في العالم ان يوظف رأسماله في بلد تهيمن عليه شريعة الغاب ويتحكم فيه السلاح، معتبرا ان لبنان واحد من هذه البلدان.

ودعا رحال ميقاتي الى أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار والمطالبة في اول جلسة للحكومة بنزع السلاح عن كل الأراضي اللبنانية، قائلا: «على ميقاتي ان يقول هذا الكلام لحلفائه، فعندما رد على انتقادات قوى 14 آذار، وكنت أتمنى عليه لو كان رئيس حكومة فعليا ان يرد على رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد عندما تحدث عن المحكمة، واننا نرى ان هناك تناقضا كبيرا في الكلام على لسان وزراء حزب الله الذين هم وزراء في حكومة ميقاتي والذي أكد التزامه بالقرار 1701 وغيره، وهنا نعتبر انه صنع لنفسه مشكلة، فالله يكون في عونه، وهنا أنصحه بالاستقالة والعودة الى صفوف الناخبين اللبنانيين في مدينته طرابلس الذين سيسقطونه في المستقبل».

ورأى رحال ان حزب الله يتحدى الدولة اللبنانية بعدم تسليمه المتهمين، مشيرا الى ان من يخبئ ويحمي المجرم الفار من وجه العدالة يعاقب ويصبح شريكا، داعيا الدولة اللبنانية الى اصدار مذكرة توقيف بحق من يخبئ ويحمي المجرمين.

وختم بالقول: الرئيس سعد الحريري يعمل لإنقاذ لبنان، مؤكدا انه أينما كان هو في لبنان، لافتا الى ان غيابه بسبب تهديده أمنيا.

● بيروت ـ أحمد منصور

أخبار وأسرار لبنانية

● **التجديد لليونيفيل: يعقد مجلس الأمن جلسة نهاية أغسطس المقبل يستصدر فيها قرارا بالتجديد لـ «اليونيفيل» سنة جديدة من دون تعديل في المهمة أو في العدد. والقرار لن يكون تقنيا بحتا انما سيحمل موقفا سياسيا داعما لدور الحكومة في التعاون مع هذه القوى، ولاستكمال الدور المنوط بالقوة كجزء أساسي ولا عودة فيه الى الوراء في مسيرة تنفيذ القرار 1701.**

وقد أبلغ لبنان ان التجديد سيتم بصورة اعتيادية ولن يواجه عراقيل ولاسيما في ضوء التزام حكومة ميقاتي بتنفيذ القرار 1701.

● **أسباب صدور القرار الظني:** بحسب مصدر ديبلوماسي في بيروت، فإن الموجبات التي أملت صدور القرار الاتهامي في هذا التوقيت تعود للأسباب التالية:

ـ أولا: ترى واشنطن ان حزب الله يمر في هذه المرحلة بحالة وهن داخلية، فهو يعاني من اضطراب كبير يجري في العمق الاستراتيجي الخاص به، اي سورية. وعلى مستوى بنيته الداخلية، يواجه مصاعب جمة، وهذا ما عبرت عنه السفارة الاميركية، علنا، عندما ردت على اتهام نصر الله للاستخبارات الأميركية باختراق الحزب، بالقول: «كلام فارغ.. نصر الله يحاول تصدير أزمة الحزب الداخلية الى الخارج».

ـ ثانيا: ترى دول القرار في المجتمع الدولي ان حزب الله عبر إسقاط حكومة سعد الحريري، قد رد عمليا على القرار الاتهامي قبل صدوره، ولذلك كان التقدير ان الحزب بكر المواجهة، وكشف عن طبيعة رد فعله، ولم يعد هنالك، بالتالي، مبرر لتأخير صدور القرار الاتهامي، او التكهن بما سيفعله في حال صدوره.

ـ ثالثا: قطع الطريق على أي محاولة تحاول الربط بين محادثات جارية في الكواليس بين دمشق وواشنطن، للتقدم نحو تسوية الأزمة السورية وبين ان يكون لحزب الله وللمحكمة الدولية موقع فيها. بمعنى آخر، فصل حزب الله عما قد ينتج من نتائج ايجابية لمعالجة الأزمة السورية.

● **جنبلاط وزيارته لقطر:** تكشف مصادر ديبلوماسية ان النائب وليد جنبلاط وخلال زيارته الأخيرة لقطر، أجرى اتصالا هاتفيا مباشرا ومطولا بنائب الرئيس الاميركي جو بايدن جرى فيه التطرق للأوضاع السورية بالاضافة للأوضاع اللبنانية المرتبطة بها.

واستنتج جنبلاط أن المرحلة الحالية في لبنان يجب أن تخضع للمهادنة وليس للمواجهة، وهو ما ترجمه بدقة من خلال تعاطيه مع الحكومة والبيان الوزاري.

وفي كواليس الأكثرية الجديدة من يشير الى انه تبلغ من النائب وليد جنبلاط بعد زيارته السريعة للدوحة قبل فترة، ان السلوك العدائي المستجد لقطر تجاه النظام في سورية هو في جانب أساسي منه رد فعل واع على ما تسميه الدوحة قرارا سورية بدعم إسقاط حكومة الحريري، واستطرادا إنهاء مفاعيل اتفاق الدوحة في عام 2008، والذي تعده العاصمة القطرية جزءا من إنجازاتها وأدوارها المهمة. لذا، فإن ثمة في الدوائر عينها من يرى ان مفاعيل إسقاط حكومة الحريري بالضربة القاضية توالت فصولا بأشكال متنوعة، حتى اللحظة التي نالت حكومة ميقاتي الثقة، فهذا الحدث في رأي دوائر الأكثرية وضع نقطة النهاية للسباق الذي بدأ في أواخر يناير الماضي، وأدى الى إسقاط حكومة الحريري.

● **ميقاتي رشيد كرامي الثاني: إنه رشيد كرامي الثاني، هكذا وصف الرئيس نبيه بري رئيس الحكومة نجيب ميقاتي في معرض حديثه عن أسلوبه ومزاياه. وإذ يبدي بري احترامه وتقديره لكثير من رؤساء الحكومة السابقين والراحلين، يقول وبصريح العبارة ان ميقاتي يذكره بالرشيد الذي لا يغيب عادة عن أحاديث رئيس المجلس النيابي ويقتبس من سيرته الكثير من الوقائع والمحطات لمطالبة كل من يعنيهم الأمر بالاقتداء به إذا كان هناك شيء من حرص على مصلحة الوطن والمواطن.**

● **نواب «المستقبل» في مهرجانات بيت الدين:** يقول نائب في كتلة تيار المستقبل انه لدى وصوله الى مهرجانات بيت الدين مع زملاء له في تيار المستقبل فوجئوا بالحفاوة البالغة من الجمهور والهتافات التي أطلقها البعض قائلين: «نحن لا نزال في 14 آذار». ويعلق نائب المستقبل: «صدقوني جنبلاط في مكان وأنصاره في مكان آخر».

● **الحكومة والمحكمة:** تقول مصادر ان موضوع الحكومة حتى بتركيبتها الراهنة والتحفظات عليها كان يمكن ان تمر بسهولة أكبر لولا موضوع المحكمة، وذلك نتيجة الانشغال الدولي بالوضع في دول المنطقة والذي يحمل تغيرات كثيرة تجعل من موضوع الحكومة اللبنانية موضوعا هامشيا، خصوصا ان هذا الوضع يتأثر حكما بالتطورات في الدول الإقليمية المجاورة، لاسيما في سورية في ضوء ما يتلاحق فيها من أحداث. فهل تخطئ المعارضة في اعتبار الحكومة انتقالية في مرحلة محكومة بالتطورات المتلاحقة في سورية، في حين تعتبر الأكثرية انها نجت بالحكومة ويمكن ان تنجو بأداء الحد الأدنى في موضوع المحكمة نتيجة الانشغال الدولي بأكثر من ملف في المنطقة وصولا حتى الانتخابات في 2013، إذ يمكنها تكريس أكثريتها النيابية عبر التعيينات التي ستجريها؟ وهل يتصارع الفريقان على الموقف الدولي دعما للحكومة او نزعا للشرعية عنها؟